قراراً بالتحفظ على خزانة المجلس البلدي.

٧ ــ غزة: أقيل رئيس البلدية رشاد الشوا في ٧/٩، وفي ٧/٣٠ تم تعيين حمزة تركماني مكانه.

٨ ــ دير ديبوان: حل المجلس البلدي في ٧/١١، وكان يترأسه حجازي مضية. وتم تعيين لجنة من ثلاثة أعضاء، ولكنها استبدلت في ٧/٢٧ بلجنة أخرى من ثلاثة أعضاء أيضاً، وهم: سليمان أبو سنينة، جميل سليم صباح، ونبيل الحاج.

٩ ــ قلقيلية: حل المجلس البلدي في ٧/٢٦، الذي كان يترأسه الحاج أمين النصر. وتم تعيين لجنة من ثلاثة أعضاء، وهم: عبد الرحمن أبو سنينة، يوسف شعيب، ويوسف ملحم.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدداً من البلديات والمجالس القروية، هي على وشك أن تتسلم قرارات إقالتها بسبب معارضتها «للإدارة المدنية»، منها: ١ ــ المجلس القروي في بتير، الذي رفض في ١٩٨٢/٦/٣، طلباً بتوجيه دعوة إلى مسؤول «الإدارة المدنية» في قضاء بيت لحم لزيارة القرية (**وفا**، ١٩٨٢/٦/٤)؛ ٢ ــ المجلس القروي في كل من اليامون وسيلة الحارثية، إذ رفض المجلسان في ١٩٨٢/٦/٤ استقبال مسؤول «الإدارة المدنية» في قضاء جنين (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٦/٥)؛ ٣ ــ بلدية الخليل، حيث صرح رئيس البلدية بالوكالة، مصطفى النتشة، أن مشكلة دفع فواتير الكهرباء التي يثيرها المحتل ليست إلا عذراً لحل المجلس البلدي الذي رفض كسواه، «الإدارة المدنية»، (**السفير**، ١٩٨٢/١٠/٢٢).

وتمارس سلطات الاحتلال مختلف الضغوطات لتثبيت رؤساء البلديات الذين قامت بتعيينهم، وإجبار الأهالي على التعامل معهم. وتعاني مدن عديدة من هذا الوضع منها على سبيل المثال مدينة البيرة، التي ترفض الاعتراف بالضابط المعين مكان ابراهيم الطويل. ومن جهة أخرى، فرضت الإقامة الاجبارية على معظم رؤساء البلديات المقالين لمنعهم من القيام بأي نشاط، وشمل هذا الاجراء كلاً من كريم خلف (في ١٩٨٢/٣/٢٧)، وبسام الشكعة (في ١٩٨٢/٦/٤)، والحاج أمين النصر وأحمد شوقي موسى (في ١٩٨٢/٧/٢٦)، كما أن هذا الاجراء فرض أيضاً على عائلة رئيس بلدية نابلس وابنة، خليل الطيرة، عضو المجلس البلدي لمدينة نابلس (في ١٩٨٢/٨/٢٦).

خاضت الضفة الغربية وقطاع غزة معركة سياسية ضد إقالة رؤساء ومجالس البلديات. وفور إعلان حل مجلس بلدية البيرة، أعلنت البلديات وغالبية المجالس القروية، تعليق أعمالها احتجاجاً، خاصة وأن الترابط مع ما كان يجري في لبنان لم يكن غائباً عنها. وقد صرح بسام الشكعة، أثر حل مجلسي بلديتي نابلس ودورا «أن توقيت قرار حل المجلسين جاء مترافقاً مع الغزو الاسرائيلي للبنان الذي يهدف إلى تحطيم منظمة التحرير كقوة عسكرية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٦/١٧). وفي بيان أصدره ونشر في الصحف العربية الثلاث التي تصدر في القدس، أكد الشكعة أن إسرائيل تسعى لاستئصال التنظيمات الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٦/٢٣). ولدى حل مجلس بلدية جنين، أصدر رؤساء بلديات الضفة والقطاع، بياناً في ١٩٨٢/٧/٧ استنكروا فيه هذا الاجراء، مطالبين باقامة دولة فلسطينية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (**النهار**، ١٩٨٢/٧/٨).

الحملة ضد الجامعات

تعرضت الأوساط الجامعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، في ضوء الغزو الاسرائيلي للبنان، لحملة واسعة لم تخل من أعمال القمع العنيفة. شملت بشكل خاص «جامعة بير زيت» القريبة من رام الله، التي أغلقت لمدة ثلاثة أشهر بناء على قرار اتخذ بطلب من وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون (في ١٩٨٢/٧/٨). وكان القرار الجديد هو الثالث من نوعه خلال العام الدراسي الحالي، حيث كان قد تم إغلاق الجامعة من ١٩٨١/١١/٤ إلى ١٩٨٢/١/٥، ومن ثم في ١٩٨٢/٢/١٦ لمدة شهرين. وفي هذه المرة أيضاً، اعترف بيان عسكري بأن الهدف من هذا الاجراء هو منع الطلاب من التعبير عن مواقفهم الوطنية، وأن قرار الإغلاق اتخذ بسبب «الاضطرابات التي تسود الجامعة على رغم التحذيرات المتكررة من السلطات الاسرائيلية» (**المصدر نفسه**،